مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

أثر الركود الاقتصادي على الاعتمادات المستندية: دراسة حالة البنوك المصرية خلال (2012- 2013)

إيمـــان بوقـــرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة غرداية - الجزائر
البريد الالكتروني : bouguerra87@yahoo.fr

الملخص-

عانت إدارة الاعتمادات المستندية بالبنوك العاملة في المصريةمن ركود شديد خلال الفترة (2012- 2013)، بسبب ارتفاع الدولار الامريكية أمام الجنية المصري، مما زاد مخاوف المستثمرين والمستوردين، من ارتفاع أسعار المنتجات والسلع المستوردة، وهو ما يرفضه السوق المصري خلال هذه الفترة التي تعاني من الركود الشديد على المستوى الاقتصادي وعلى صعيد الدخل الشهري للمواطن المصري .وقد أدتالتوترات السياسية بمصر خلال تلك الفترة إلى زيادة تراجع الاقبال على عمليات الاستيراد إلى حين وضوح الرؤية السياسية لمصر .وجاء تخفيض التصنيف الائتماني لمصر للاقتصاد المحلى من قبل مؤسسة ستاندرد آند بورز إلى B– بنظرة مستقبلية سلبية، ليعمق من جراح نشاط الاعتمادات المستندية بالبنوك الذي يعانى من مشكلات تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه وتراجع النشاط التجاري.

الكلمات المفتاحية: الركود الاقتصادي، الاعتمادات المستندية، البنوك المصرية.

The impact of Economic Recession on Letters of credit: case study of Egyptian Banks during (2012-2013)

Abstract-

Administration of letters of credit in the Egyptian Banks wassuffered from a strong recession, during the period

(2012-2013)because ofrising US dollar against the Egyptian pound, which has increased fears of investors and importers, of imported products and high commodity prices, which is rejected by the Egyptian market during this period that suffer of strong recession at the economic level and at the level of the monthly income of the Egyptian citizen.Moreover ,political tensions in Egypt have led during that period to increase the decline of demand for import operations until the clarity of the political vision for Egypt. The reduction of Egypt's credit rating the local economy by Standard&Poor's to -B negative long-term perspective, to deepen the wounds of Activity letters of credits to banks, which suffered from the fluctuation of foreign exchange rates against the pound and the decline in business problems.

Key words: Economic Recession, Letters ofCredit, Egyptian Banks.

المقدمة-

شهد السوق المصري في الآونة الأخيرة أزمة كبيرة استحوذت على الاهتمام في كافة الأوساط الاقتصادية والمالية سواء حكومية أو قطاع أعمال أو حتى على مستوى الشارع المصري وهي أزمة نقص السيولة.

وعلى الرغم من أن نقص السيولة ما هو إلا مؤشر أو ظاهرة لحدث أهم وأزمة أخطر هو مرحلة الركود الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد المصري في الوقت الراهن والذي انعكس سلباً على التصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسات التقييم الدولية خلال الفترة(2012- 2013)، وكذا على تكلفة تعزيز الاعتمادات المستندية وصعوبة التعامل مع العالم الخارجي، حيث خيم التراجع على أرصدة الاعتمادات المستندية لدى عدد من البنوك المصرية بسبب أزمة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد المصري خلال نفس الفترة المذكورة. [1]

[1] التقارير السنوية للبنوك العاملة في مصر:

بنك قطر الوطني www.qnbalahli.com

ويرتبط التصنيف الائتماني بالاعتمادات المستندية ارتبطاً وثيقاً، ذلك أن تدهور التصنيف الائتماني للدولة وانعكاسه على التصنيف الائتماني للبنوك ساهم في تراجع قيم الاعتمادات المستندية لديها، لا سيما أن التصنيف الائتماني يرفع تكلفة تعزيز الاعتمادات المستندية، ويخفض التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الأطراف بالخارج، ليتم التوجه أكثر للتعامل النقدي بدلاً من الحصول على فترة ائتمانية للسداد، وهو ما يعتبر خارج قدرة التحمل للبعض.

وبناء على ما سبق سيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء، هي كالتالي:

الجزء الأول: ماهية الاعتمادات المستندية.

الجزء الثاني: مفهوم الركود الاقتصادي.

الجزء الثالث: مؤشرات الاقتصاد المصري خلال السنتين (2012- 2013).

الجزء الرابع: تحليل أثر الركود الاقتصادي على أرصدة الاعتمادات المستندية في عينة من البنوك المصرية خلال السنتين (2011- 2013).

الجزء الأول: ماهية الاعتمادات المستندية:

1. مفهوم الاعتماد المستندي:

تعددت تعريفات الاعتماد المستندي ونستعرض فيما يلي الأهم منها:

بنك عودة www.bankaudi.com

بنك باركليز www.barclays.com.eg

بنك الاسكندرية www.alexbank.com

البنك التجاري الدولي www.cibeg.com

Hsbc www.hsbc.com.eg

البنك الوطني المصري www.nbk.com.eg

بنك البركة www.albaraka-bank.com.eg

كريدي أجريكول www.ca-egypt.com

بنك أبوظبي الاسلامي www.adib.eg

بنك الفيصل الاسلامي www.faisalbank.com.eg

المصري الخليجي www.egbbank.com.eg

– لقد عرّفته المادة الثانية من والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، نشرة رقم 500 لعام 1993 بما يلي: [1]

"إنّ تعبيرات الاعتمادات المستندية (Documentary Credits) أو خطابات الاعتمادات المستندية (Letters of Documentary Credits) أو اعتمادات الضمان (Standby Letters of Credits) تعني أية ترتيبات - مهما يكن اسمها أو صفتها – تتعهد البنوك فاتحة الاعتمادات بمقتضاها بالأصالة عن نفسها أو بناء على طلب أو بموجب تعليمات من عملائها طالبي الاعتمادات بأن:

- تدفع إلى أو لأمر طرف ثالث (المستفيد) أو تقبل وتدفع قيمة سندات السحب المسحوبة من المستفيد.
- أو تفوض بنكاً آخر أو يدفع أو يقبل قيمة سندات السحب.
- أو أن تفوض بنكاً آخر بأن يتداول مستندات الشحن المنصوص عليها في شروط الاعتماد بشرط أن تكون تلك المستندات مطابقة تماماً لشروط الاعتماد ونصوصه".

– وان أحدث إصدار لقواعد الأصول والأعراف الدولية الموحدة نشرة 600 لسنة 2007 إذ نصت المادة (2) منه على تعريف الاعتماد المستندي بأنه: " أي ترتيب مهما كانت تسميته أو وصفه ويكون غير قابلٍ للنقض ويشكل تعهداً باتاً للمصرف المُصدر لأداء إيفاء التقديم المستوفي". [2]

– يعرف قانون التجارة المصري رقم (17) لسنة 1999 في المادة (1/341) الاعتماد المستندي بأنه: عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه ويسمى الآمر لصالح شخص آخر (يسمى المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل. ويعتبر الاعتماد المستندي مستقل عن العقد الذي فتح الاعتماد بسببه، ويبقى البنك أجنبيا عن هذا العقد. [3]

---

[1] International Chamber of Commerce. 1993. **ICC Uniform Customs and Practice for Documentary Credits**, No 500, ICC Publishing, Paris.

[2] International Chamber of Commerce. 2007. **ICC Uniform Customs and Practice for Documentary Credits**, ICC Publishing, No 600, Paris.

[3] السعيد، سماح يوسف. 2007م .**العلاقة التعاقدية بين أطراف عقد الاعتماد المستندي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2. أطراف الاعتمادات المستندية

يمكن تحديد أطراف الاعتمادات المستندية بما يأتي: [1]

المستورد: الذي يطلب فتح الاعتماد، من خلال عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد.

البنك الفاتح للاعتماد: هو البنك الذي يقدم إليه المستورد طلب فتح الاعتماد إذ يقوم بدراسة الطلب وبعد الموافقة، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في البلد الثاني في حالة مشاركة بنك ثان في عملية الاعتماد المستندي.

المستفيد: وهو المصدّر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته. وفي حالة ما إذا كان تبليغه في الاعتماد معززاً من البنك المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل.

البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحلات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو في الغالب.

البنك المعزز: وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى البنك المعزز، أوقد يتولى عملية التعزيز بنك آخر.

البنك المغطي: وهو البنك الذي يوجد للبنك فاتح الاعتماد حساب لديه لتغطية المبلغ الذي سيدفعه للمستفيد مقابل المستندات الخاصة بالبضاعة المستوردة وقد يكون البنك المبلغ بنكا مغطيا إذا كان للبنك الفاتح حساب لديه.

البنك الوسيط: في بعض الأحيان قد يطلب المستورد من البنك فاتح الاعتماد تبليغ المستفيد من خلال بنك محدد (بنك وسيط) بناء على اتفاق مسبق بينه وبين المستفيد.

3. أنواع الاعتمادات المستندية

تتخذ الاعتمادات المستندية صوراً مختلفة يمكن تصنيفها كالآتي:

[1] الراوي، خالد وهيب. 2003م. **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج والتوزيع، عمان، الأردن.

1.3من حيث درجة الضمان: تصنف الاعتمادات المستندية من حيث درجة الضمان إلى: [1]

– **الاعتماد القابل للإلغاء أو النقض:**وهو الاعتماد المستندي الذي يجوز تعديله أو إلغاؤه من البنك المصدر له في أي لحظة من دون إشعار مسبق للمستفيد. وهذا النوع نادر الاستعمال حيث لم يجد قبولا في التطبيق العملي من قبل المصدّرين لما يسببه لهم من أضرار ومخاطرة، ذلك ان الاعتماد القابل للإلغاء يمنح ميزات كبيرة للمستورد فيمكنه من الانسحاب من التزامه، أو تغيير الشروط أو إدخال شروط جديدة في أي وقت شاء من الحاجة إلى إعلام المستفيد، غير أن التغيير أو النقض لا يصبح نافذاً إلا بعد أن يتلقى البنك المراسل الاشعار الذي يوجهه إلى البنك فاتح الاعتماد المستندي لهذا الغرض.

– **الاعتماد القطعي أو غير القابل للنقض:** هو الاعتماد المستندي الذي لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا إذا تم الاتفاق أو التراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة، ولا سيما موافقة المستفيد، فيبقى البنك فاتح الاعتماد المستندي ملتزماً بتنفيذ الشروط المنصوص عليها في عقد الاعتماد المستندي. وهذا النوع من الاعتمادات المستندية هو الغالب في الاستعمال لأنه يوفر ضمانا أكبر للمصدّر لقبض قيمة المستندات عند مطابقتها لشروط وبنود الاعتماد المستندي.

– **الاعتماد غير القابل للنقض المعزز:** بموجب هذا النوع من الاعتمادات المستندية يضيف البنك المراسل في بلد المستفيد تعهده على تعهد البنك الذي قام بفتح الاعتماد المستندي، فيلتزم بدفع القيمة في جميع الظروف ما دامت المستفيد مطابقة للشروط، وبالتالي يحظى هذا النوع من الاعتمادات المستندية بوجود تعهدين من بنكين (البنك الفاتح للاعتماد المستندي والبنك المراسل في بلد المستفيد) فيتمتع المصدر المستفيد بمزيد من الاطمئنان وبضمانات أوفر بإمكانية قبض في هذا النوع من الاعتمادات المستندية.

[1] شكري، ماهر. 2004م. **العمليات المصرفية الخارجية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2.3من حيث طريقة الدفع: تصنف الاعتمادات المستندية بحسب طريقة الدفع إلى ما يلي: [1]

– **اعتماد الاطلاع**: وبموجبه يدفع البنك فاتح الاعتماد المستندي كامل قيمة المستندات المقدمة فور الاطلاع عليها والتحقق من مطابقتها للاعتماد، وهذا النوع هو أكثر الاعتمادات المستندي شيوعاً.

– **اعتماد القبول**: يكون الدفع في هذا النوع من الاعتمادات المستندية بموجب كمبيالات يسحبها البائع ويقدمها ضمن مستندات الشحن، وتنسحق بتاريخ لاحق معلوم. والمسحوبات المشار إليها إما أن تكون على المشتري فاتح الاعتماد المستندي، وفي هذه الحالة لا تسلم المستندات إلا بعد توقيع المشتري، بما يفيد التزامه بالسداد في التاريخ المحدد لدفعها، وإما أن تكون مسحوبة على البنك فاتح الاعتماد المستندي الذي يتولى نيابة على المشتري توقيعها بما يفيد التزامه بالسداد في الأجل المحدد لدفعها. أو يسحبها على المشتري ويطلب البنك فاتح الاعتماد البمستندي التصديق عليها.

– **اعتمادات الدفعات المقدمة (الاعتمادات ذات الشرط الأحمر)**:وهي اعتمادات مستندية قطعية يسمح فيها للمستفيد بسحب مبالغ معينة مقدما بمجرد إخطاره بالاعتماد، أي قبل تقديم المستندات. وتخصم هذه المبالغ من قيمة الفاتورة النهائية وسميت بهذا الاسم لأنها تحتوي على هذا الشرط الخاص الذي يكتب عادة بالحبر الأحمر للفت النظر عليه. ويستخدم هذا النوع من الاعتمادات المستندية لتمويل التعاقدات الخاصة بتجهيز المصانع بالآلات والمعدات وإنشاء المباني، أو التعاقدات الخاصة بتصنيع بضاعة بمواصفات خاصة لا تلائم إلا مستوردها وحده، أو كونها تحتاج إلى مبالغ كبيرة من اجل تصنيعها.

– **الاعتماد الدائري أو المتجدد**: هو اعتماد مستندي يفتح بقيمة محددة ولمدة محددة غير أن قيمته تتجدد تلقائياً إذا ما تم تنفيذه أو استعماله، بحيث يمكن للمستفيد تكرار تقديم مستندات لعملية جديدة في حدود قيمة الاعتماد،

[1] عبد الله، خالد أمين. 2004م. **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الجديدة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وخلال فترة صلاحيته، وبعدد المرات المحددة في الاعتماد. وقد يكون تجدد الاعتماد المستندي على أساس المدة أو على أساس المبلغ.

– **الاعتماد المغطى كلياً**:وبموجبه يقوم طالب الاعتماد المستندي بتغطية مبلغه بالكامل للبنك للبنك، ليقوم بتسديد ثمن البضاعة للبائع لدى وصول المستندات الخاصة بالبضاعة إليه.ويكون البنك أمام عميله عن أي استعمال خاطئ للنقود مثل دفعها للمستفيد إذا لم تكون شروط الاعتماد المستندي قد توافرت أو إذا تأخر فيها، كما يسأل عن أي خطا مهني يرتكبه البنك المراسل في مهمته.

– **الاعتماد المغطى جزئياً**: وبموجبه يقوم الزبون الآمر بفتح الاعتماد المستندي بدفع جزء من ثمن البضاعة من ماله الخاص، وهناك حالات مختلفة لهذه التغطية الجزئية مثل أن يلتزم الزبون بالتغطية بمجرد الدفع للمستفيد حتى قبل وصول المستندات، أو الاتفاق على أن تكون التغطية عند وصول المستندات، أو أن يتأخر الدفع إلى حين وصول السلعة. ويساهم البنك في تحمل مخاطر التمويل الجزء الباقي من مبلغ الاعتماد. وتقوم البنوك باحتساب فوائد على الأجزاء غير المغطاة.

– **الاعتماد غير المغطى**: هو الاعتماد المستندي الذي يمنح البنك فيه تمويلاً كاملا للزبون في حدود مبلغ الاعتماد حيث يقوم البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسلم المستندات، ثم تتابع البنوك عملائها لسداد المبالغ المستحقة حسبما يتفق عليه من أجال وفوائد عن المبالغ غير المسددة.

– **الاعتماد القابل للتحويل**: هو اعتماد مستندي غير قابل للنقض يتضمن حق المستفيد في الطلب من البنك المفوّض بالدفع أن يضع هذا الاعتماد كليا أو جزئيا تحدت تصرف مستفيد أخر، ويستخدم هذا النوع غالبا إذا كان المستفيد الأول وسيط أو وكيل للمستورد في بلد التصدير، وتتم عملية التحويل بإصدار اعتماد جديد أو أكثر لصالح المستفيد الأول أو المستفيدين التالين، ولا يعني التحويل تظهير خطاب الاعتماد الأصلي نفسه أو تسليمه للمستفيد الثاني. ويشترط لإمكانية التحويل موافقة الآمر والبنك المصدر للاعتماد الأصلي والمستفيد.

– **الاعتماد الظهير (أو الاعتماد مقابل لاعتماد آخر):** ويشبه هذا النوع من الاعتمادات المستندية الاعتماد المستندي القابل للتحويل حيث يستعمل في الحالات التي يكون المستفيد من الاعتماد الأصلي وسيطا وليس منتجا للبضاعة كان يكون مثلا وكيلا للمنتج، إذ يقوم المستفيد بفتح اعتماد جديد لصالح المنتج بضمانة الاعتماد الأول المبلغ له. ويستخدم هذا الاسلوب إذا رفض المستورد فتح اعتماد قابل للتحويل أو في حالة طلب المنتج شروطا لا تتوفر في الاعتماد الأول، وعادة ما تكون شروط الاعتماد الثاني مشابهة للاعتماد الأصلي باستثناء القيمة وتاريخ الشحنوتقديم المستندات التي تكون في الغالب أقل أو أقرب ليتيسر للمستفيد الأول إتمام العملية وتحقيق الربح من الفرق بينهما.

الجزء الثاني: مفهوم وخصائص الركود الاقتصادي:

1 مفهوم الركود الاقتصادي:

تعددت التعريفات حول الركود الاقتصادي وفيما يلي نستعرض الأهم منها:

– يُعرف الركود الاقتصادي بانخفاض معنوي في مستوى النشاط الاقتصادي ينتشر على مستوى الاقتصاد، ويستمر أكثر من عدة أشهر، ويظهر بوضوح على بعض المتغيرات الاقتصادية منها: الدخل، والبطالة، ومستوى الانتاج.

وفقاً لهذا التعريف، يتم استخدام عدة مقاييس للتعبير عن الركود الاقتصادي، منها الناتج المحلي، ومعدل البطالة، ومستوى الدخل، ومستوى المبيعات.

– يُعرّف الركود الاقتصادي من خلال آثاره على أنه: انخفاض في معدلات نمو الناتج وتراجع حجم الاستثمار وزيادة الاكتناز والادخار الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم البطالة.[1]

– يمكن تعريف الركود الاقتصادي من خلال أسبابه على أنه: انخفاض حجم الإنفاق الحكومي يدفع المستثمرين لتخفيض استثماراتهم الخاصة مما يؤدي لتراجع حجم الإنتاج وظهور البطالة.

[1] حشيش، عادل أحمد. 1993م. **اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية**، بيروت، لبنان.

نلاحظ أن التعريفين السابقين للركود الاقتصادي يركزان على جانبين محددين هما جانب الآثار وجانب الأسباب فقط ولا يدخل كل منهما إلى جوهر الركود الاقتصادي.

– ويركز هذا التعريف على دور النقد فيقول: حركة وفعل من شأنهما تعقيم دور النقد في الاقتصاد وامتصاص الزيادة في الرصيد النقدي وتقييد الإنفاق بكافة أنواعه العام والخاص وحصر النشاط الحكومي ونشاط المشروعات وتخفيض حجم الائتمان الأمر الذي يؤدي لانخفاض حجم النشاط الإنتاجي.[1]

يلامس التعريف السابق الأسباب والنتائج معاً لكنه لا يدخل لشرح جوهر الركود الاقتصادي.

– ومن خلال هذه التعاريف يمكن اشتقاق تعريف شامل يجمع بين الأسباب والنتائج و يتضمن جوهر عملية الركود كما يلي: الركود الاقتصادي هو عبارة عن حركة تراجعية تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن نقص الطلب في مواجهة العرض مما يؤدي لانخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

2 خصائص الركود الاقتصادي:

بناء على التعريف الشامل السابق للركود الاقتصادي، يمكننا استنباط الخصائص التالية للركود الاقتصادي:

– **حركة تراجعية تتصف بالاستمرار الذاتي:** أي لا يؤدي نقص الطلب لمرة واحدة لإحداث الركود، بل لابد من وجود نقص مستمر ليشكل حركة ذاتية مستمرة تؤدي في نهاية المطاف لتراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي.

– **تراجع الطلب الكلي في مواجهة العرض الكلي:** ينجم نقص الطلب الكلي عن العوامل التالية:

أ. تخفيض حجم الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري).

ب. تخفيض حجم الاستثمار الخاص.

ج. تقييد حركة الائتمان عن طريق رفع أسعار الفائدة.

[1] عوض الله، زينب حسين، 1994م. **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية بيروت، لبنان.

إن هذه الإجراءات تساهم بشكل مباشر في تخفيض حجم الطلب الكلي مقابل العرض الكلي ويؤدي ذلك لتراجع حجم التوظيف وانخفاض المستوى العام للأسعار وظهور البطالة. [1]

– **انخفاض المستوى العام للأسعار:** إن تراجع حجم الاستهلاك نظراً لانخفاض دخول الأفراد يؤدي لتراجع طلبهم على السلع الاستهلاكية، وبما أن حجم العرض لم ينقص بعد لذلك نلاحظ بداية واضحة في تراجع المستوى العام للأسعار لا تلبث أن تتزايد مع انخفاض حجم الاستثمار وتراجع مستويات الدخول، وهكذا تتراجع الأسعار بشكل تدريجي [2]. فالاقتصاد الأمريكي في عام 1929 بدأ بتراجع حجم الطلب الاستهلاكي وبدأ الانخفاض الإنتاجي في قطاع السلع الاستهلاكية وانخفضت الاستثمارات في قطاع السلع الاستهلاكية وتبعتها القطاعات الإنتاجية وقد سجل تراجع حجم الاستهلاك من 100٪ عام 1928 إلى 75٪ عام 1932 وتراجع حجم الإنتاج من السلع الاستثمارية من 100٪ عام 1928 إلى 41٪ عام 1993. [3]

إن هذا التراجع يعكس تراجعاً واضحاً في المستوى العام للأسعار.

– **تراجع معدلات النمو وزيادة معدلات البطالة:** إن انخفاض معدلات نمو الاستثمار الناتجة عن تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو الاستثمار الخاص سوف تؤدي لتراجع حجم الطلب الكلي من جهة وسوف ينتج عن تخفيض الاستثمار تراجع في حجم الإنتاج وبالتالي تراجع معدلات نمو الناتج الوطني وسوف يعقب ذلك زيادة معدلات البطالة، فكلما انخفض معدل النمو في الاقتصاد الوطني كلما ازدادت معدلات نمو البطالة الوطنية.

ولقد تراجع حجم الاستثمار حتى أصبح في عام 1931 سالباً في الولايات المتحدة الأمريكية. أما البطالة فقد بلغت حوالي 32٪ في فترة الكساد وهبط الإنتاج حوالي 50٪ وتراجع حجم الأجور إلى النصف تقريباً أما أسعار الأسهم

---

[1] عبد الفتاح، عبد الرحمن وعبد العظيم، محمد. 1988م. **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية.

[2] عجمية، محمد عبد العزيز .1999م. **التطور الاقتصادي**، الدار الجامعية، لبنان.

[3] عجمية، محمد عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**.

والسندات فقد تراجعت كثيراً لتصل إلى 20٪ من قيمتها، إن هذا الهبوط والتراجع في الإنتاج والاستثمار قد أدى لانخفاض المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات البطالة وتراجع الأجور والاستهلاك الحكومي والخاص بآن واحد. [1]

إن هذه الخصائص والسمات التي تميز الركود الاقتصادي توضح جوهره وآلية حدوثه.

الجزء الثالث: مؤشرات الاقتصاد المصري خلال السنتين (2012- 2013):

هناك العديد من المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري، وعادة ما تؤخذ المؤشرات الرئيسية الثلاث وهي معدل النمو، التضخم، البطالة على أنها المؤشرات الأكثر دلالة التي تعبر على طبيعة الأداء الاقتصادي. [2]ولكننا في هذه الدراسة نتطرق أيضا إلى مؤشرين نقديين آخرين وهو صافي الاحتياطات الدولية، نظرا للتأثير الكبير لانخفاض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الامريكي على أرصدة الاعتمادات المستندية خلال السنة الدراسة، بالإضافة إلى أسعار الفائدة وذلك لارتباط هذه الدراسة بالعمليات البنكية.

النمو الاقتصادي:

هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النفاذ. وبشكل عام فإن النمو الاقتصادي يعني زيادة الدخل لدولة معينة ويتم قياسه باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الاجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها. [3]ويظل الاستهلاك النهائي هو المساهم الإيجابي الرئيسي في النمو الاقتصادي، مما يؤكد على

[1] أرسلان، جان شارل. 1998م. **التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.

[2] النجار، أحمد السيد. 2005م. **الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك**، دار ميريت، مصر.

[3] عباس، محمود جاسم. 2011م. " النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (1970- 2008)"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 27، ص 65.

أهمية السياسة التوسعية التي تستهدف تنشيط الأسواق المحلية وتنامي الطلب ودفع عجلة الانتاج.

الجدول رقم (1): الناتج المحلي المصري خلال الفترة (2011- 2013)

العام المالي	نسبة الناتج المحلي الاجمالي		
	خلال الربع الأول	خلال الربع الرابع	خلال العام المالي
2012/2011	0.2 ٪	٪3.3	٪ 2.2
2013/2012	2.6 ٪	٪ 1.5	٪ 2.1

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

يبين الجدول رقم (1) ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي الممثل في نسبة الناتج المحلي في مصر فقد بلغ نحو 2.6٪ خلال الربع الأول من العام المالي 2013/2012 مقارنة بنحو 0.2٪خلال الربع الأول من العام المالي 2012/2011، أما بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي خلال الربع الرابع من العام المالي 2013/2012 فقد انخفض إلى نحو1.5٪ مقارنة ب 3.3٪ خلال الربع الرابع من العام المالي 2012/2011.[1]

الجدول رقم (2): معدلات النمو على مستوى القطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	معدل النمو في القطاع الاقتصادي	نسبة مساهمة نمو القطاع من نمو الناتج المحلي الاجمالي
السياحة	٪6.6	٪0.2
التشييد	٪5.9	٪0.3
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٪4.8	٪0.1
الصناعات التحويلية	٪2.3	٪0.4
قناة السويس	-٪3.8	-٪0.1
الصناعات الاستخراجية	-٪2.7	-٪0.5

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على بيانات وزارة التخطيط المصرية.

[1] الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، تقرير 2012- 2013، مصر، ص 3.

كما بلغ معدل الناتج المحلي خلال العام المالي 2013/2012 1753.3 مليار جنيه بالأسعار الجارية حيث سجل معدل نمو بلغ 2.1 ٪ مقارنة بمعدل نمو 2.2٪ الذي شهدته بداية العام المالي 2013/2012 تعافي عدد من القطاعات الاقتصادية - كما هو مبين في الجدول رقم (2)- الهامة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يعد مؤشرا إيجابيا على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنهاية العام المالي 2013/2012، و من بين القطاعات التي دعمت هذا النمو خلال العام المالي السياحة: بمعدل نمو 6.6 ٪ بما يمثل 0.2 ٪ من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، و التشييد: بمعدل نمو 5.9٪ بما يمثل 0.3٪ من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: بمعدل نمو 4.8٪ بما يمثل 0.1 ٪ من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.[1]

إلا أن هذا النمو تراجع بسبب الأداء المنخفض لبعض القطاعات من بينها الصناعات التحويلية: بمعدل نمو 2.3٪ بما يمثل 0.4٪ من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى تراجع النمو في بعض القطاعات نتيجة لتراجع أداء بعض القطاعات منها قناة السويس: بمعدل نمو - 3.8٪ بما يمثل - 0.1٪ من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، وقطاع الصناعة الاستخراجية: بمعدل نمو - 2.7 ٪ بما يمثل - 0.5 ٪ من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.[2]

1 التضخم:

يقصد بالتضخم بالارتفاع المستمر في أسعار السلع الاستهلاكية، وبشكل عام فإن التضخم يعني الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار،[3] ويعد التضخم من

[1] وزارة التخطيط المصرية.17/07/2015 www.mop.gov.eg

[2] وزارة التخطيط المصرية. 17/07/2015 www.mop.gov.eg

[3] السعدي، ابراهيم خليل. " مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها علىاستبدال الأصول"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد 29، ص 110. النجار، أحمد السيد، **مرجع سبق ذكره**.

أكثر المؤشرات الاقتصادية المثيرة للجدل، [1] نظرا لأن المعدل في الدولة الواحدة، يمكن أن يختلف بشكل جوهري تبعا لتركيب سلة السلع والخدمات التي يحتسب على أساسها هذا المعدل، ومنذ أن تخلت الدولة عن تسعير السلع وتركت هذا التسعير لقوى السوق التي لا توجد أي ضوابط فيها لحماية المستهلك، على غرار تلك التي توجد في الدول الرأسمالية المتقدمة. [2]

الجدول رقم (3): التغير في معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين (على أساس سنوي) خلال (2011- 2013)

	التغير في معدل التضخم	
العام المالي	ديسمبر	سبتمبر
2011	٪10.4	٪3.3
2012	٪ 4.7	٪ 1.2
2013	•	٪ 1.7

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

- لم تتمكن الباحثة من الحصول على هذه المعلومة.

حسب الجدول رقم (3) فقد بلغالتغير في معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين (على أساس سنوي) بلغ نحو 4.7٪ خلال شهر ديسمبر 2012 مقارنة نحو 10.4 ٪ خلال شهر ديسمبر 2011. أما بالنسبة للتغير في معدل التضخم وفق لأسعار المستهلكين (على أساس شهري) بلغ نحو بحو 1.7 ٪ خلال شهر سبتمبر 2013 بنحو 1.2 ٪ خلال شهر سبتمبر 2012. [3] ويرجع هذا الارتفاع في التضخم نتيجة لزيادة أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية.

[1] محمد، حاكم محسن. 2004م. "أثر التضخم وأسعار الفائدة على سعر الصرف"، **مجلة جامعة آل البيت**، العدد الأول، ص175.

[2] النجار، أحمد السيد، **مرجع سبق ذكره**.

[3] النجار، أحمد السيد، **مرجع سبق ذكره**.

2 صافي الاحتياطيات الدولية:

بلغ صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري (كما هو موضح في الجدول رقم) في نهاية شهر ديسمبر 2012 نحو 15.5 مليار دولار، ومن ناحية أخرى فقد بلغ عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية بنهاية شهر نوفمبر 2012 نحو 3.2 شهراً. كما بلغ صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري في نهاية شهر أكتوبر 2013 نحو 18.6 مليار دولار تجدر الاشارة هنا إلى أن عدد شهور الواردات السلعية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية بنهاية شهر يوليو 2013 قد بلغت نحو 3.9 شهراً. [1]

الجدول رقم (4): صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري (بالمليار دولار)

الشهر/العام المالي	صافي الاحتياطيات الدولية
أكتوبر 2012	15.5
أكتوبر2013	18.8

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقارير البنك المركزي المصري

والجدير بالذكر أن صافي الاحتياطات الدولية في مصر وصل مستوى مرتفع فقد بلغ 18.9 مليار دولار نهاية يوليو2013، حيث حصل البنك المركزي المصري على 4 مليار دولار من السعودية والامارات بوقع 2مليار دولار من كل دولة في صورة ودائع بدون فوائد بالإضافة إلى منحة قيمتها 1 مليار دولار من الامارات. [2]

3 أسعار الفائدة:

غالبا ما ترتبط معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء كانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، وتتفاوت أسعار الفائدة حسب تفاوت آجال الاقتراض، فأسعار الفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل منها على

[1] الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء،**مرجع سبق ذكره.**

[2] البنك المركزي المصري10/07/2015.www.cbe.org.eg

القروض متوسطة الأجل، وهذه الأخيرة تكون أسعار الفوائد عليها أقل منها في القروض طويلة الأجل. [1]

الجدول (5): أسعار الفائدة خلال (2012- 2013)

الشهر/العام المالي	سعر الفائدة على الايداع لليلة الواحدة	سعر الفائدة على الاقراض لليلة الواحدة
سبتمبر 2012	٪ 9.25	٪10.25
سبتمبر2013	٪ 8.75	٪ 9.75

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقارير البنك المركزي المصري.

وقد قررت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ل 6 سبتمبر 2012 الابقاء على عائد الايداع والاقراض لليلة واحدة دون تغير عند مستوى 9.25٪ و10.25٪ على التوالي (كما هو موضح في الجدول رقم 5)، والابقاء على سعر عمليات إعادة الشراء عند مستوى 9.75 ٪وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9.5٪. كما قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق 19 سبتمبر 2013 خفض سعري عائد الايداع والاقراض لليلة واحدة بتغير 50نقطة ليصل إلى 8.75٪ و9.75 ٪ على التوالي. [2]

و قد تسبب في ذلك بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية خفض التنصيف الائتماني لمصر من قبل المؤسسات الدولية عدة مرات منذ الثورة، حيث قامت مؤسسة ستاندرد آند بورز بتخفيض تصنيف مصر منB إلى –B مع نظرة مستقبلية سلبية كما قامت مؤسسة موديز بتخفيض تصنيف مصر من B2 إلىB3 ، كما قامت مؤسسة فيتش بتخفيض التصنيف من B+ إلى B. [3]

[1] الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء،**مرجع سبق ذكره.**

[2] **البنك المركزي المصري.** www.cbe.org.eg 10/07/2015

[3] **الادارة العامة للاستثمار و المناطق الحرة، تقرير** (2012- 2013)،ص 4.

4 التشغيل والبطالة:

تعرف البطالة على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما رغم القدرة والرغبة في العمل والانتاج.[1]

الجدول رقم (6):معدلات البطالة في مصر خلال (2012- 2013)

الربع من العام المالي	معدل البطالة
الربع الثاني من 2012	٪12.6
الربع الثاني من 2013	٪13.3

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

حسب الجدول رقم (6) فلقد بلغت معدلات البطالة وفقا لأحدث مسح تم القيام به على عينة من القوة العاملة نحو 13.3٪ في الربع الثاني من عام 2013 مقارنة بنحو 12.6٪في نهاية الربع الثاني من عام 2012. وتتركز البطالة في مصر في الفئات العمرية الشابة بشكل أساسي كما أن غالبية المتعطلين من الشباب هم المتعلمين بنسبة 90٪ حسب إحصائيات 2013 منهم 53٪ يحملون شهادات متوسطة وفوق متوسطة و37٪ يحملون شهادات جامعية، وهو ما يزيد الخسارة الاقتصادية والاجتماعية لمصر من تعطل قوة عمل شابة ومتعلمة تم الانفاق الكثير عليها من أجل التعليم، ثم تتعرض بالهدار بالتعطل في بلد نام لتوظيف كل عناصر الانتاج التي يملكها من أجل تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي. [2]

مما لا شك فيه أن التطورات السياسية التي شهدتها مصر خلال سنة 2011 مثلت تحديًا كبيرًا للنشاط الاقتصادي وأثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية، غير أن الاقتصاد المصري يعد واحدًا من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعًا حيث يتميز بتعدد وتنوع الركائز الاقتصادية، وبمرونة البنيان الإنتاجي، وقدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، الأمر

[1] حنون، عذراء كاطع. 2013م. "المعالجة القانونية لظاهرة التضخم" **،واسط للعلوم الانسانية**،المجلد 22،ص 375.

[2] **الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ،مرجع سبق ذكره.**

الذي سيجعله قادرًا على مواجهة تلك التحديات والانطلاق بقوة نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

5 الصادرات والواردات:

يشير الجدول رقم (7) إلى انخفاض العجز في الحساب الجاري بصورة ملحوظة بنسبة 45٪، مسجلا 5.6 مليار دولار في نهاية العام المالي 2013/2012 وذلك في ضوء تراجع العجز التجاري بنسبة 8 ٪ تقريباً، حيث بلغ العجز 31.5 مليار دولار خلال العام المالي 2013/2012 نتيجة لزيادة إيرادات الصادرات بنسبة 4٪ لتسجل 26 مليار دولار في نهاية يونيو 2013 في حين انخفضت مدفوعات الواردات بنسبة 3٪ لتصل إلى 57.5 مليار دولار بنهاية يونيو 2013. [1]

الجدول (7): الميزان التجاري المصري في العام المالي (2013/2012).

البنود	القيمة (بالمليار دولار)	النسبة التغير
الصادرات	26	٪4
الواردات	57.7	٪3 -
الميزان التجاري	31.5	٪8 -

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير البنك المركزي المصري.

الجزء الرابع: تحليل أثر الركود الاقتصادي على أرصدة الاعتمادات المستندية في عينة من البنوك المصرية خلال (2012- 2013)

الجدول رقم (8): تطور الاعتمادات المستندية ببعض البنوك.

البنك	نوع الاعتماد	سبتمبر 2013	ديسمبر 2012	التغير	النسبة
قطر الوطني	تصدير	140	201	61 -	٪30.5 -
	استيراد	1758	1792	34 -	٪1.9 -
عودة	تصدير	0	0.551	0.551 -	٪100 -
	استيراد	0	7.587	7.587 -	-

[1] البنك المركزي المصري.www.cbe.org.eg 10/07/2015

					٪100
باركلبز	تصدير	39	118	79 -	- ٪66.9
	استيراد	96	200	104	- ٪52.0
بنك الاسكندرية	تصدير	45	71	26 -	- ٪36.5
	استيراد	218	152	66	٪43.1
التجاري الدولي	تصدير واستيراد	428	933	505 -	- ٪54.1
Hsbc	تصدير واستيراد	1147	2185	1038 -	- ٪47.5
الوطني المصري	تصدير واستيراد	184	22	38 -	٪17 -
البركة	تصدير واستيراد	272	332	60 -	- ٪18.1
كريدي اجريكول	تصدير واستيراد	803	809	6 -	٪0.8 -
أبوظبي الاسلامي	تصدير واستيراد	258	208	49	٪23.7
فيصل الاسلامي	تصدير	17.7	9.2	8.5	٪93.3
	استيراد	19.9	8.6	11.3	٪132
المصري الخليجي	تصدير واستيراد	850	427	423	٪99.1

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير المالية للبنوك المصرية.

يشير الجدول رقم (8) إلى التراجع الذي خيم على أرصدة الاعتمادات المستندية لدى عدد من البنوك خلال الشهور التسعة الأولى من سنة 2013، على خلفية الركود الاقتصادي وانخفاض التصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسات التقييم الدولية خلال تلك الفترة، الأمر الذي انعكس على تكلفة تعزيز الاعتمادات وصعوبة التعامل مع العالم الخارجي. حيث أن التصنيف يرفع

تكلفة تعزيز الاعتمادات المستندية، ويخفض التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الأطراف بالخارج، ليتم التوجه أكثر للتعامل النقدي بدلاً من الحصول على فترة ائتمانية للسداد.

إن انخفاض قيم الاعتمادات المستندية لدى بعض البنوك أمر متوقع في ظل تراجع معدلات النمو، إثر حالة عدم الاستقرار السياسي التي مرت بها مصر، والتي أثرت سلباً على الدورة الاقتصادية ككل ومعدلات الإنتاج، إلى جانب تحديد السلع ذات الأولوية في توفير الدولار وفتح الاعتمادات المستندية.

شهدت قيم الاعتمادات المستندية تراجعًا في بعض البنوك بنهاية سبتمبر 2013، أبرزها بنك عوده بنسبة تصل إلى 100٪، إلى جانب البنك التجاري الدولي الذي تراجعت أرصدته بنسبة 1.54٪، وبنك باركليز بواقع 66.9٪ للاعتمادات التصديرية، و52٪ للاعتمادات الاستيرادية، بالإضافة إلى قطر الوطني وبنك HSBC.

على الجانب الآخر تمكنت بنوك أخرى من تحقيق معدلات نمو في قيم الاعتمادات المستندية، منها المصري الخليجي بنسبة تصل إلى 1.99 ٪، وبنك فيصل الإسلامي بواقع 3.99 ٪ للاعتمادات التصديرية، و132 ٪ للاعتمادات الخاصة بالاستيراد، وذلك راجع إلى امتلاك هذه البنوك وفرة في الدولار الأمر الذي عزز من قدرتها على فتح الاعتمادات، كما أن وفرة العملات الأجنبية بصفة عامة لدى البنوك تزيد من فرص فتحها لكثير من الاعتمادات المستندية، و ذلك راجع إلى تحديد البنك المركزي لقائمة خاصة بالسلع الاستيرادية (الاستراتيجية و الأساسية) ذات الأولوية و التي من بينها المواد البترولية والأدوية وغيرها، و ذلك على حساب السلع الكمالية – تقليص الاهتمام بالسلع الكمالية-

إن أغلب الاعتمادات المستندية يتم فتحها في الربع الأخير من عام 2013 كنتيجة لتغير أسعار المنتجات في بداية تلك السنة، وهنا تجدر الاشارة أن هناك نوعين من الاعتمادات وهما مستندات مقابل النقدية وأخرى مقابل الائتمان أو التسهيلات والتي تكون أقل انتشاراً نظراً لأنها تستلزم وجود ثقة بين المصدر والمستورد وضمان البنك للمستورد من خلال الحصول على توقيع كل منهما على الكمبيالة لصالح الطرف الآخر.

إن الجزء الأكبر من مكونات الإنتاج يأتي من الخارج باستثناء 30 ٪ فقط يتم شراؤه من السوق المحلية، إلا أنه في حال دخول الاقتصاد في انكماش وتراجع النشاط التصدير في الدولة يكون هناك تأثير موازٍ على المكون الأجنبي ليشهد انخفاضًا بشكل يقلص من قيم الاعتمادات المستندي في بعض البنوك، ومثال على ذلك هي اتفاقية الكويز التي تشترط استيراد مكون إسرائيلي بنسبة 12٪ لتصدير المنسوجات المصرية إلى الأسواق الأمريكية مع إعفائها من الجمارك.

إن تفضيل المستوردين التعامل بالتحصيل المستندي بدلاً من فتح الاعتمادات المستندية كان له تأثير أيضًا على تراجع أرصدتها في بعض البنوك، حيث يستحوذ التحصيل المستندي على 70 ٪ من حجم تعاملات التجارة الخارجية ذلك نتيجة تمتعه بالعديد من المزايا ومن بينها انخفاض التكلفة وقلة الفترة الزمنية اللازمة لتسليم البضائع للمستورد، بينما تستحوذ الاعتمادات المستندية في التعاملات الخارجية على نسبة 30 ٪ فقط من حجم التجارة الخارجية، و ضمن هذا السياق تجدر الاشارة إلى أن التحصيل المستندي له صورتان أولاهما: توصيل المستندات مقابل الدفع، بينما تتمثل الثانية في توصيل المستندات مقابل ضمان و التي تعتبر الصورة الأفضل للمستورد من حيث السماح له بعدم السداد لقيمة السلع الاستيرادية إلا بعد فترة ائتمانية يحصل عليها و التي قد تكون أكبر من الوقت اللازم لبيع البضائع بالسوق المحلية.

إن اللجوء لفتح الاعتماد المستندي قد يكون مشروطاً بتغطيته بكامل القيمة وهو ما يربط رأس المال بالاعتماد لفترة طويلة، في حين أن دورة النقدية تكون أسرع عن طريق التعامل بالتحصيل المستندي بما يسمح للمستورد بالاستفادة من رأسماله بدرجة أكبر، كما أن التعريفة الخاصة بالعمولة على الاعتمادات المستندية تعتبر متساوية بين البنوك ولا تعتبر سبباً في تفضيل العملاء للتعامل مع بنك دون آخر، إلاّ في حال الشركات الكبيرة، التي تلجأ لفتح اعتمادات مستندية بمبالغ مالية ضخمة، كما أن انكماش النشاط داخل الدولة يقلص العمليات الاستيرادية للمكون الأجنبي.

إن السبيل الوحيد لتخطي هذه الأزمة وتنشيط عملية فتح الاعتمادات المستندية خلال الفترة المقبلة هو تحسن التصنيف الائتماني للدولة، والذي سينعكس بدوره على التصنيف الائتماني للبنوك المصرية، الأمر الذي يسهل التعامل مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى ضرورة تمتع البلاد باستقرار سياسي، ذلك لأن استكمال خارطة الطريق سيدعم الاقتصاد ويزيد حركة التعاملات التجارية.